ISSN: 3079-062X
مجلة علمية محكمة نصف سنوية تصدر عن الجمعية الليبية للعلوم التربوية والإنسانية
https://alasala.alandalus-libya.org.ly/ojs/index.php/aj/index

الإمام أبو الحسن الحَوْفي وآراؤه النحوية في إعراب الآيات القرآنية ـ دراسة نحوية تحليلية نقدية

د. إسماعيل مفتاح محمد الوحيشي*
قسم اللغة العربية ـ كلية العلوم الشرعية ـ جامعة طرابلس
I.alohishi@uot.edu.ly

تاريخ الاستلام 3/21 / 2026م تاريخ القبول 9 / 5 / 2026م

Imam Abu al-Hasan al-Hufi and His Grammatical Views on the Iʿrāb of Qur'anic Verses: A Critical Analytical Grammatical Study

Dr: Ismail Muftah Mohamed Al-Wahishi
Department of Arabic Language – Faculty of Sharia Sciences – University of Tripoli
I.alohishi@uot.edu.ly

Abstract:
This study presents a critical grammatical analysis of the choices of Imam Abu al-Hasan al-Hufi, one of the most prominent figures in grammar and exegesis in fifth-century Hijri Egypt, highlighting his grammatical views as transmitted by Abu Hayyan al-Andalusi in his famous exegesis *Al-Bahr al-Muhit*.

The study aimed to trace a number of grammatical issues in selected Qur'anic verses, for the purpose of analyzing Imam al-Hufi's method in *iʿrāb*, revealing the distinctive features of his approach, and determining the extent of his agreement with the leading grammarians of the Basran and Kufan schools, as well as other grammatical trends.

The study adopted a descriptive, analytical, and critical approach based on collecting dispersed grammatical opinions, presenting them systematically, then analyzing and evaluating them through comparison with the views of those who preceded him and his contemporaries among the leading grammarians.

حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين 2025. ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY-NC

The study concluded that Imam al-Hufi was not merely a transmitter of grammatical opinions, but rather a scholarly *mujtahid* and a man of opinion and verification, often inclined to choose what is consistent with the Qur'anic text and reinforces its significance; which highlights his linguistic competence and abilities, his firm mastery of the principles of grammar, his extensive familiarity with its sources, and his comprehensive knowledge of the views of its leading authorities.

Keywords:
Al-Hufi; Arabic grammar; iʿrāb (inflection); grammatical preference; syntactic guidance.

الملخص:

تقدم هذه الدراسة تحليلاً نحوياً نقدياً لاختيارات الإمام أبي الحسن الحَوْفي أحد أبرز علماء النحو والتفسير في مصر في القرن الخامس الهجري، مُسلطةً الضوء على آرائه النحوية التي نقلها أبو حيان الأندلسي في تفسيره الشهير البحر المحيط.

وهدفت الدراسة إلى تتبع جملة من المسائل النحوية في آيات قرآنية مختارة؛ بغرض تحليل منهج الإمام الحَوْفي في الإعراب، والكشف عن السمات المميزة لطريقته، وتحديد مدى موافقته لأئمة النحو في مدرستي البصرة والكوفة، فضلاً عن غيرها من الاتجاهات النحوية الأخرى.

واعتمدت الدراسة منهجاً وصفياً تحليلياً نقدياً يقوم على جمع الآراء النحوية المتفرقة، وعرضها عرضاً منهجياً، ثم تحليلها وتقويمها من خلال مقارنتها مع آراء من سبقه وعاصره من كبار أئمة النحو.

وخلصت الدراسة في خاتمتها إلى أن الإمام الحَوْفي لم يكن مجرد ناقل للآراء النحوية، بل كان عالماً مجتهداً، وصاحب رأي وتحقيق، يميل غالباً إلى اختيار ما ينسجم مع النص القرآني ويعزز دلالته، ما يُبرز كفاءاته وقدراته اللغوية، وتمكنه الراسخ من أصول النحو، وسعة اطلاعه على مصادره، وإحاطته بآراء أعلامه.

الكلمات المفتاحية: الحَوْفي، النحو والقواعد العربية، اختيار، توجيه، إعراب.

تقـــــديم

الحمد لله خير من علّم بالقلم، علّم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على أتمّ النعم، سيدنا محمد النبي العَلَم، وعلى آله وأصحابه ذوي الهمم، والتابعين لهم بإحسان وكرم.

إن من أبرز العلوم التي خدمت القرآن الكريم علمَ النحو؛ إذ أسهم في توجيه معانيه وضبط ألفاظه، وسعى علماؤه قديماً وحديثاً في بيان براعته وسحر بيانه.

كما كان للمدارس النحوية المختلفة أثر بليغ وبيّن في هذا المجال، ومن بينها المدرسة المصرية التي أنجبت أعلاماً بارزين تركوا بصماتهم في التفسير والإعراب، ويأتي في طليعة هؤلاء العلماء الأكابر الإمام أبو الحسن الحَوْفي صاحب تفسير (البرهان في علوم القرآن)، الذي عنى فيه بالقرآن الكريم ومعانيه وإعرابه ودقائقه، ويتبين ذلك جلياً فيما نُقل عنه في كتب النحو والتفسير؛ إذ أن (البرهان) بقي مخطوطاً، وما تم تحقيقه من أجزائه لم يتم نشرها حتى يومنا هذا إلا جزءاً يسيراً؛ لذلك استعنتُ بتفسير (البحر المحيط) لأبي حيان الأندلسي في الاطلاع على آرائه، واختيار نماذج منها في عدد من الآيات لدراستها، كونه أول من ذكر آراءه في الإعراب والتفسير.

وتأتي أهمية الدراسة في إبراز دور الإمام أبي الحسن الحَوْفي في خدمة القرآن الكريم، وتسليط الضوء على شخصية علمية بارزة لم يرَ منتوجه النور إلا قليلاً، ولما يتمتع به من غزارة علمية تتضح في توجيهاته وأعاريبه، ما يتيح مادة غنية للدراسة والتحليل والمناقشة.

كما يهدف البحث إلى معرفة مدى إسهام الإمام الحَوْفي في إثراء الدرس النحوي، وتحليل آرائه في ضوء السياق النحوي واللغوي الذي وردت فيه، مع مقارنتها -في الغالب- بآراء غيره من النحاة والمفسرين؛ للاطلاع على أثره العلمي في تطوير الدرس النحوي، وبيان كيف أسهمت توجيهاته النحوية في خدمة المعنى القرآني وتوضيحه.

ويسعى البحث إلى إبراز القيمة العلمية لهذه الآراء من خلال نقدها ومناقشتها، ما يتيح إعادة قراءة التراث النحوي وفق قراءة حديثة تجمع بين الأصالة والمعاصر، وتفتح آفاقاً أوسع لفهم وعرض إسهامات العلماء في خدمة اللغة والقرآن الكريم.

وكما أسلفتُ فإن تفسير (البرهان في علوم القرآن) لم يرَ النور حتى يومنا هذا، ولم يُنشر منه سوى جزء وحيد تحت مسمى (البرهان في علوم القرآن للإمام الحَوْفي، سورة يوسف – دراسة وتحقيقاً) للباحث إبراهيم عناني عطية عناني، وهو رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراة بجامعة المدينة العالمية - ماليزيا سنة 2015م.

أما بقية الدراسات -وهي تحقيق لأجزاء من التفسير- فبقيت محفوظة في أدراج المكتبات، وقد ذكر (عناني) بعضاً منها في رسالته، بلغت إحدى عشرة دراسة، لا يسع المقام لذكرها هنا؛ لمحدودية صفحات البحث، كما لم أجد دراسة مستقلة تناولت مناقشة وتحليل آراء الإمام الحَوْفي فيما اطلعت عليه من دراسات سابقة.

ومن خلال ما تقدم، فقد اقتضت طبيعة الدراسة اتباع المنهج الوصفي التحليلي والنقدي، وتقسيمها إلى تمهيد للتعريف بالإمام أبي الحسن الحَوْفي، وجاء موجزاً لقلة المعلومات المتاحة عنه في كتب التراجم؛ ثم إلى دراسة تطبيقية جعلت فيها كل آية مختارة مسألة مستقلة، أعرض فيها رأيه النحوي، ثم تحليله ومناقشته، مع التركيز على أبرز القضايا النحوية التي طرحها، ثم وضعت خاتمة توضح النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة، سائلاً الله التوفيق والسداد، فهو صاحب الفضل والمنّة.

التمهيد- التعريف بالإمام أبي الحسن الحَوْفي[1]

الإمام أبو الحسن الحَوْفي من الأعلام الذين تركوا بصمة واضحة في ميدان النحو والتفسير، والوقوف على سيرته العلمية ليس استعراضاً للتاريخ، بل لفهم تداخل علوم اللغة مع علوم القرآن، ومن هنا تأتي أهمية التعريف به قبل الخوض في آرائه وتخريجاته.

أولاً- اسمه ومولده وتلقيه علومه:

الإمام الحَوْفي -بفتح الحاء المهملة وسكون الواو- هو أحد علماء القرن الخامس الهجري، وُلد في ضيعة من حَوف (بلبيس) من حواف مصر تسمى (شبرا اللنجة)[2]؛ لذلك قالوا عنه "الحَوْفي" نسبة إلى هذا الحَوْف، ويكنى بأبي الحسن، واسمه علي بن إبراهيم بن سعيد بن يوسف، من النحاة الذين برزوا في مجال اللغة والتفسير، ولم يذكر أحد ممن ترجموا له سنة مولده، ولا سِنَّه يوم وفاته، والأكيد أنه وُلد في القرن الرابع الهجري؛ لتلقيه العلم فيه؛ فقد طلب العربية وقرأها على أبي بكر محمد بن علي الأدفوي (ت388هـ) صاحب أبي جعفر النحاس (ت307هـ)، وأخذ عنه وأكثر، وطالع الكتب، كما لقي جماعة من علماء المغرب القادمين على مصر وغيرهم فأخذ عنهم، وبذلك تكونت لديه قاعدة علمية متنوعة المدارس والعلوم، استطاع من خلالها تكوين شخصيته العلمية التي تميز بها في تفسيره وآرائه النحوية، حتى صار عالماً بالنحو والتفسير، قيّماً بعلل العربية وقواعدها أتم قيام، وتصدّر للإفادة هذا الشأن، فانتفع به أهل مصر، وتخرّجوا به في النحو، وأخذ عنه خلق كثير، من أبرزهم أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ، المعروف بابن بابشاذ النحوي اللغوي (ت469هـ)[3].

ثانياً- تصانيفه:

لمكانته العلمية ولمعرفته الدقيقة بعلوم اللغة فقد تمكن الإمام الحَوْفي من وضع التصانيف والكتب الرصينة في النحو والتفسير، فصنف في النحو مصنفاً كبيراً سماه "الموضح" عنى به النحويون، استوفى فيه العلل والأصول، كما صنف مصنفات

أصغر منه نحو: "مختصر كتاب العين"، و"الإرشاد لطريق خير العباد والعباد"، و"موارد الأنبياء"، فاشتغل بها المصريون في تعليمها وتعلّمها، وصنّف أيضاً تصنيفاً كبيراً في إعراب القرآن أبدع فيه وتنافس العلماء في تحصيله، كما أن له تفسيراً للقرآن سماه "البرهان في علوم القرآن" وهو من أجل وأبرز تصانيفه، ذكر فيه كل ما يتعلق بالكتاب الكريم من تفسير ولغة وأقوال، واشتغل عليه خلق كثير وانتفعوا به، منهم أبو حيان الأندلسي (ت745هـ) الذي نقل عنه الشيء الكثير من آرائه في تفسيره (البحر المحيط).

ثالثاً- آراؤه النحوية:

من خلال اطلاعي على بعض آرائه النحوية تبين لي أن الإمام الحَوْفي لم يلتزم فيها باتباع مدرسة معينة، وعلى الرغم من تلقيه العربية عن الأدفوي تلميذ أبي جعفر النحاس، وما عُرف عن النحاس من أنه كان مهتماً بتدريس كتاب سيبويه وتلقى علومه عن علماء البصرة، إلا أن الحَوْفي لم يتعصب للمدرسة البصرية وعلمائها الكبار، كسيبويه وغيره، بل كان يميل في بعض آرائه إلى المدرسة الكوفية[4]، وكثيراً ما كان ينقل عن أبي علي الفارسي (ت377هـ)[5]، وهو من المدرسة البغدادية كما يصنفه النحاة.

وهذا التنوع في التكوين النحوي للإمام الحَوْفي جعله يسير على خطا البغداديين في تتبع الآراء وتقييمها، فقد كان يوازن بين الأقوال ثم يختار منها ما يناسب المعاني التي حصلت له بالنظر والتمحيص، يدل على ذلك اختياراته المتنوعة من هذه المدارس، وهذه السمة كانت غالبة على علماء القرن الرابع الهجري في المدرسة المصرية، بل إنهم يَنفذون إلى آراء اجتهادية مستقلة عمن سبقهم من المدارس النحوية، ذكر ذلك شوقي ضيف (1426هـ)، بعد أن بيّن أن المدرسة المصرية في أول نشأتها كانت شديدة النزوع إلى المدرسة البصرية[6]، وما ذكره شوقي في أنهم "ينفذون إلى آراء اجتهادية" سنراه جلياً في بعضٍ من آراء الإمام الحَوْفي في الدراسة التطبيقية لهذا البحث.

رابعاً- وفاته:

ذكر أصحاب التراجم أن الإمام أبا الحسن الحَوْفي -رحمه الله- توفي بكرة يوم السبت مستهل ذي الحجة سنة 430هـ، بعد أن قدم للعربية وعلوم القرآن تصانيف علمية، ما تزال آراؤه فيها ناصعةً في صفحاتها وصفحات من نقلوا عنه، رحمه الله رحمة واسعة، ونفعنا بعلومه ونقوله.

الدراسة التطبيقية لآراء الإمام الحَوْفِي النحوية
على نماذج مختارة من الآيات القرآنية (عرضاً ونقداً وتحليلاً)

في هذا الجانب سأعرض بالتحليل والمناقشة بعضاً من آراء الإمام أبي الحسن الحَوْفي النحوية في توجيهه لعشر آياتٍ بينات اخترتها مما نقله عنه أبو حيان الأندلسي، مرتباً الآيات العشر حسب تسلسل سورها في مسائل لدراستها، مراعياً في ذلك ترتيب الآيات في السور أولاً بأول، فجاءت على النحو التالي:

ـ المسألة الأولى- قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ﴾ (البقرة: 102). اختار الإمام الحَوْفي في إعراب (مَن) في الآية الكريمة أن تكون اسم شرط في محل رفع مبتدأ، واللام قبلها لتوطئة القسم[7]. وهذا التوجيه هو قولٌ للفراء (ت207هـ)[8]، وتبعهما في ذلك أبو البقاء العكبري (ت616هـ)، وجعل قوله تعالى: **﴿مَا لَهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ﴾** جواباً للقسم[9]، أما جواب الشرط فمحذوف دلّ عليه جواب القسم جرياً على القاعدة النحوية عند اجتماع القسم والشرط عند جمهور النحاة وشروطهم.

وردَّ الزجاجُ (ت311هـ) هذا التوجيه بقوله: "وهذا ليس بموضع شرط ولا جزاء"، وجعل (مَن) في الآية اسماً موصولاً، المعنى: ولقد علموا للذي اشتراه ما له في الآخرة من خلاق[10]. وذكر أبو حيان ردّ الزجاج هذا موضحاً أنه لم يُنقل عن الزجاج توجيهُ كَونهِ ليس موضعَ شرط، وعقّب على ذلك مُعلّلاً ردّ الزجاج: "وأرى المانِعَ من ذلك أنّ الفعلَ الذي يَلي (مَنْ) هو ماضٍ لفظًا ومعنًى؛ لأنّ الاشْتِراءَ قد وقعَ، وجَعْلُهُ شرطًا لا يَصِحُّ؛ لأنّ فِعْلَ الشّرط إذا كان ماضيًا لفظًا، فلا بُدَّ أن يكونَ مُستقبلًا في المعنى. فلمّا كان كذلك، كان ليس موضِعَ شَرطٍ"[11].

وما ذهب إليه أبو حيان في توجيه رد الزجاج أن الشرط يفيد الاستقبال وإن كان فعله ماضياً لفظاً هو قول جمهور النحاة؛ وخصّوه بأدوات الشرط الجازمة دون غيرها من أدوات الشرط الأخرى، وذكروا أن الشرط معها لا يفيد المضي[12]، قال المبرد (285هـ): "وَقد يجوز أَن تقع الْأَفْعَال الْمَاضِيَة فِي الْجَزَاء على معنى المستقبلية؛ لِأَن الشَّرْط لَا يَقع إِلَّا على فعل لم يَقع"[13]، وما ورد من ذلك في كلام العرب أوَّلوه بفعل يفيد المستقبل، قال ابن مالك (672هـ): "(إن) الشرطية وأخواتها مختصة بالمستقبل، فلا يكون شرطها ولا جزاؤه بمعنى الماضي، ولا بمعنى الحال، وما أوهم ذلك أوِّل، فإذا جاء في موضع الشرط أو الجزاء ما هو حال أو ماض بلفظ

(كان) أو غيرها حُمل على أنه متعلق بفعل مستقبل هو الشرط أو الجزاء في الحقيقة، ولكنه حُذف اختصاراً أو استغناء عنه بانصراف الكلام إلى معناه"[14].

إلا أن ما ذهب إليه النحويون وابن مالك يتعارض مع كثير من الشواهد جاء فيها الشرط ماضياً لفظاً ومعنىً ولا يصلح معه التأويل، من ذلك قوله - تعالى- : ﴿**إِن كُنتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ**﴾[15]؛ فقد نقل ابن مالك عن المبرد أنه يجوز بلا تأويل كون الشرط ماضيَ المعنى بلفظ (كان) دون غيرها[16]، وردّ ابن السراج (316هـ) ما ذهب إليه شيخه المبرد قائلاً: "وهذا الذي قاله أبو العباس -رحمه الله- لست أقوله"[17]، ثم أضاف أنه نقض لأصول الكلام، واختار تأويل الآية: "إن أكن كنت، أو إن أقل كنت قلته، أو أقر بهذا الكلام".

وللإنصاف فإن ما ذكره ابن السراج من تأويل للآية حتى توافق مذهب النحويين في وجوب أن يفيد الماضي في الشرط معنى الاستقبال، فيه خلل كبير ومذهب يعوزه الدليل، ويثقله التكلف؛ وفيه حمل لكلام الله تعالى على ما لا تقتضيه لغة العرب بغير ضرورة تبيح الحذف، فهو يجعل الكلام يفتقر إلى الفائدة، فالفعل "أكن" أو "أقل" أو "أقر" المقدر لا يضيف معنى جديداً للجملة، سوى أنه يحاول تطويع القاعدة النحوية، فالأصل في الحذف أن يكون لغرض بلاغي، كالإيجاز والاختصار، أما التقدير هنا فهو تكرار للفعل "أكن كنت"، أو افتراض قول أو إقرار، بلا مسوغ معنوي، وهو ما يتنزه عنه أفصح الكلام، فابن السراج بقوله هذا فرّ من شذوذ متوهم إلى حشو متيقن، وتنزيه التنزيل عن الحشو أوجب من تنزيه القاعدة عن الاستثناء. كما أن نص الآية صريح في الدلالة على المضي بلفظ (كان)، ولفظ (قلته)، والعدول عن هذا الظاهر إلى تقدير فعل يدل على المستقبل هو مسلك يضعف الثقة بدلالات الألفاظ، ويفتح الباب أمام التأويل في كل موضع يخالف القاعدة، وبذلك تبطل حجية النصوص وتُحكم القواعد بالهوى النحوي. وقد أجاد ابن قيم الجوزية (ت751هـ) في الرد على من تأول الآية: "إن أكن أقول هذا فإنك تعلمه" بأن الشرط دخل على ماضي اللفظ، وهو ماضي المعنى قطعاً، وأن هذا التأويل تحريف للآية؛ فلا يجوز تحريف كلام الله انتصاراً لقاعدة نحوية هدْمُ مائة أمثالها أسهلُ من تحريف معنى الآية[18]. وفي رأيي إن ما ذهب إليه المبرد في كون الشرط ماضيَ المعنى بلفظ (كان) هو عين الصواب؛ لأن المراد بالشرط هنا هو العلم بحدوث الفعل في الماضي، وليس حدوث الفعل في المستقبل.

بل إن مجيء الشرط ماضياً لفظاً ومعنىً لا يقتصر على (كان) وحدها، فقد ذكر الرضي (ت686هـ) أن الماضي قد يستعمل في الشرط المتحقق بقلة بغير لفظ (كان)[19]، وجعل منه قول الفرزدق:

أَتَغضبُ إنْ أُذْنَا قُتَيْبَة حزَّتا ... جِهاراً ولم تَغْضَب لقَتْلِ ابن خازِمِ[20]

والشاهد في البيت مجيء الشرط ماضياً لفظاً ومعنى في قوله: "إن حزّتا"، وهو يخبر عن حادثة قد وقعت وانتهت، واعترض الرضي على تقدير ابن الحاجب (ت646هـ): إن ثبت حزُّ أذني قتيبة؛ ليكون الشرط مستقبلاً، بأنه: "ليس بشيء؛ لأن الغرض أن ذلك ثابت، فلمَ يُفرض ثبوت الثابت!"[21]، وقد حقّ في اعتراضه؛ إذ أن ابن الحاجب قد افترض ثبوتَ (حزٍّ) قد ثبت ووقع في الماضي.

وبعد عرض هذه الأقوال، يتضح أن اختيار الإمام الحَوْفي (مَن) في الآية شرطية ومجيء الشرط ماضياً لفظاً ومعنىً هو أمر جائز وسائغ في العربية، وتدعمه الشواهد والمعاني، وأن ما ذهب إليه جمهور النحاة، والمانع الذي ذكره أبو حيان في نقله لرد الزجاج، لا اعتبار له، وسقط بالحجة والدليل؛ لذلك ذهب السامرائي عند عرضه لأقوال النحويين إلى أن الصواب قد يأتي الشرط للمضي لفظاً ومعنىً، يدل على ذلك أنه جاء في الاستعمال الفصيح بما لا يقبل التأويل[22].

ـ المسألة الثانية ـ قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ يَتۡلُونَهُۥ حَقَّ تِلَاوَتِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ يُؤۡمِنُونَ بِهِۦۗ﴾ (البقرة: 121). جوّز الإمام الحَوْفي أن يكون (يتلونه) خبراً أول للاسم الموصول (الذين)، و(أولئك) وما بعده خبر بعد خبر، وذلك مثل قولهم: هذا حُلْوٌ حَامِضٌ[23]. وقد سبقه إلى هذا التوجيه الزجاج؛ إذ قال: "و(الذين) يرفع بالابتداءِ، وخَبَر الابتداءِ (يتلونه)، وإن شئت كان خبر الابتداءِ (يتلونه) و(أولئك) جميعاً، فيكون للابتداءِ خبران كما تقول: هذا حلو حامض)[24].

وردَّ مكيّ بن أبي طالب (ت437هـ) وأبو البقاء العكبري أن يكون (يتلونه) خبراً للاسم الموصول؛ لأنه يتوجب أن يكون كل مَن أوتي الكتاب يتلوه حق تلاوته، وأن معنى حق تلاوته العمل به، وهم ليس كذلك[25]. وهذا الرد مبني عندهما على فساد المعنى؛ إذ إن القول بكون (يتلونه) خبراً لـ(الذين آتيناهم الكتاب) يقتضي جَعْلَ تلاوة الكتاب حق تلاوته صفةً ملازمةً لكل من أوتي الكتاب، وهذا يخالف واقع أهل الكتاب بوجود مَن حرَّف الكتاب وأعرض عنه؛ لذلك استثنى مكي بن أبي طالب بعد تعليله للرفض، بجعل المبتدأ (الذين) مع صلته (أوتوا الكتاب) خاصاً بالأنبياء وحدهم، عندها يَجوز أن يكون (يتلونه) الخبر؛ لأن الأنبياء أهلٌ لأن تجتمع فيهم الصفتان: التلاوة والعمل به.

أما ذهاب الإمام الحَوْفي في أن (يتلونه) خبر أول، و(أولئك) خبر ثانٍ لاسم الموصول، فهو فاسد في المعنى أيضاً للسبب نفسه الذي ذكره مكي وأبو البقاء، فجعلُ الخبر هنا متعدداً على غرار قولهم: حلوٌ حامضٌ، يتطلب أن يكون -على رأي النحاة- متعدداً لفظاً دون المعنى[26]؛ أي أن لفظ الخبر متعدد ومعناه واحد، فكأنه يريد جعل الخبرين (يتلونه، أولئك) في معنى خبر واحد، نحو قولهم: هذا رمان حلو حامض؛ وهنا لا يجوز الاستغناء عن أحد الخبرين بالآخر؛ لأنهما يؤديان معاً معنى واحداً، وهو أن الرمان جمع الطعمين معاً فهو مزّ[27]؛ وهذا بدوره يؤدي إلى أن (الذين آتيناهم الكتاب) قد اجتمعت فيهم صفتان: تلاوة الكتاب والإيمان به معاً؛ إذ يتطلب كون (يتلونه) خبراً على غرار (حلو) و(أولئك يؤمنون به) خبراً على غرار (حامض)، أن تجتمع الصفتان التلاوة والإيمان في الذين يتلون الكتاب كما اجتمعت صفتا الحلاوة والحموضة في الرمان، وهذا بالطبع غير ممكن؛ إذ أن الصفتين (التلاوة والإيمان) ليستا في جميع أهل الكتاب الذين آتاهم الله الكتاب، بل فيهم الضال والمحرّف للكتاب والكافر والمنافق والفاسق، وبجعل (يتلونه) و(أولئك) خبراً نحو: حلو حامض، فيه فساد ظاهر للمعنى، إلا إذا جعل (الذين) خاصاً بالأنبياء كما ذهب مكي آنفاً، والله أعلم.

ـ المسألة الثالثة- قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ أَيَّاماً مَّعْدُودَٰتٍۚ﴾ (البقرة: 182، 183).

اختار الإمام الحَوْفي أن تكون (أياماً) في الآية منصوبةً على الاتساع مفعولاً ثانياً للفعل (كُتب)[28]، وقد سبقه الفراء في هذا التوجيه حين قال: "وقوله: ﴿أَيَّاماً مَعْدُوداتٍ﴾ نصبت على أن كل ما لم تسمّ فاعله إذا كان فيها اسمان أحدهما غير صاحبه رفعت واحداً ونصبت الآخر كما تقول: أُعطيَ عَبْدُ اللَّه المالَ"[29]، وقصد بقوله: "غير صاحبه" أن الاسمين ليس بينهما علاقة تلازم تربطهما ببعض كالمبتدأ والخبر أو الصفة والموصوف، وهو بذلك يعامل الفعل "كُتب" معاملة الأفعال في باب "أعطى وكسا"، يدل على ذلك المثال الذي ساقه بعدُ: أُعطيَ عبدُ الله المالَ. وهو اختيار أبي علي الفارسي أيضاً؛ إذ يقول: "العامل في الأيام (كُتب)، تقديره: كُتب عليكم الصيام أياماً معدودات؛ أي: في أيام معدودات، وإن شئت اتسعت فنصبته نصب المفعول به"[30].

ولمناقشة هذا الاختيار في إعراب (أياماً) سأقف أولاً عند رد أبي حيان على ما ذهب إليه الفراء والحَوْفي؛ إذ يرى أنه حتى ينتصب (أياماً) على المفعول اتساعاً يجب أولاً أن يجوز وقوعه ظرفاً لـ(كُتب)؛ أي أن يصلح (أياماً) أن يكون وعاء لوقوع الفعل

فيه، كما تقول: سرت يوم الجمعة؛ فصار الظرف (يوم) وعاء لوقوع السير فيه، وهذا عند أبي حيان غير مُتأتٍ في الآية؛ إذ أن نصب (أياماً) على الظرف يعني أنه محلٌّ للفعل (كُتب)؛ أي أن فرض الصيام وكتابته قد وقع من الله -عز وجل- في هذه الأيام، وهذا غير ممكن؛ إذ أن الكتابة -وفرض الصيام- قد وقعت في الأزل قبل هذه الأيام وليست واقعة فيها، إنما متعلقها -الصيام- هو الذي وقع فيها[31]؛ لذلك لم يجز -عند أبي حيان- نصب (أياماً) على السعة؛ لأن السعة تعني إسقاط حرف الجر من الظرف ليصل إليه الفعل بنفسه، ولا يمكن الاتساع في الظرف وجعله مفعولاً إلا إذا كان في الأصل يصلح أن يكون ظرفاً لهذا الفعل نفسه.

أما الفراء والحَوْفي فإنهما لا ينظران إلى (أياماً) على أنها ظرف زمان يحتاج إلى التعليق، بل تعاملا معه على أنه مفعول به ثانٍ في الأصل وركن أصيل في الجملة؛ فأصل الآية عندهما قبل البناء للمجهول: كتب اللهُ عليكم الصيامَ أياماً، ولا يكون ذلك إلا على تضمين الفعل (كُتب) معنى فعل يتعدى إلى مفعولين نحو (قدّر)، وبذلك تكون (أياماً) هي مقدار الصيام وليست وعاءه، ووصفها بـ(معدودات) يدل ويؤكد هذا المقدار، وجاء بها -معدودات- على وزن القلة لتقليل أيام الصيام في نفس المؤمن، وأن الله قد قدر وحصر هذا الفرض في هذا العدد القليل تيسيراً عليه، فتكون (معدودات) صفةً للمقدار المفروض، وهو أبلغ في مقام الامتنان والتيسير، بعكس ما إذا أعربنا (أياماً) ظرفاً، فإن المعنى يكون إخبارياً صرفاً عن وقت وقوع الصيام، وعلى هذا التخريج يكون معنى الآية عندهما: فُرض عليكم الصيام مقدراً بأيام معدودات.

إلا إن ما ذهب إليه الفراء والحَوْفي يوقعهما في إشكال نحوي آخر، وهو الفصل بين العامل (كُتب) وبين المفعول الثاني (أياماً) بقوله: ﴿كما كُتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون﴾، وإن (لعل) من الألفاظ التي لها الصدارة في جملتها، ولا يمكن التوسع هنا مع وجود هذا الفاصل؛ كون (أياماً) عندهما مفعولاً به وليس ظرفاً؛ ولأن (لعل) قطعت ما قبلها بما بعدها.

ولحل هذا الإشكال فإني أرى -والعلم لله- أن في الآية تقديماً وتأخيراً، وأن الأصل فيها: كُتب عليكم الصيام أياماً معدودات لعلكم تتقون، وأن تقديم (لعلكم تتقون) لا يبطل عمل الفعل (كُتب) في (أياماً) ولا يقطع التعلق الإعرابي، وأنه توسعٌ في رتبة المعمول فأُخّر بعد (لعلكم تتقون) التي أصبحت في الآية جملة اعتراضية بين العامل والمعمول لأغراض بلاغية، فلو أن الآية جاءت على الترتيب الذي ذكرته لكان ذكر

(الأيام) قد سبق ثمرة الصيام وهي (التقوى)، لكنه قدم (لعلكم تتقون) تشويقاً للنفس بتقديم الغاية العظمى (التقوى)، وهذا يجعلها تتقبل التكليف لعلمها بفائدته قبل أن تلتفت إلى مدته، كما أن في التقديم تعجيل بذكر البشرى (التقوى) الجائزة الكبرى التي يهون ما سيأتي بعدها من تفاصيل الزمن، وأن المهم هو حصولها، وأن الأيام المعدودة ما هي إلا وعاء ومقدار لهذا المقصد العظيم، وبذلك يُدرَك سر تقديم الغاية (التقوى) على الوسيلة (الأيام)، ويصلح إعراب (أياماً) مفعولاً للفعل (كُتب) كما ذهب الإمام الحَوْفي على هذا المعنى والتخريج، والله أعلم.

ـ المسألة الرابعة ـ قوله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ﴾ (البقرة: 185).

قرأ بعض القراء بنصب (شهر) في الآية الكريمة، واختار الإمام الحَوْفي في إعرابه أنه منصوب على الإغراء، التقدير: الزموا شهر رمضان. وذكر أبو حيان أنه اختيار لأبي عبيدة (ت209هـ) أيضاً[32]، وليس في مجازه ذكر لذلك، وربما صرح به في موضع آخر أو نقله عنه أحد تلاميذه، وهو توجيه للزجاج[33] ومكي بن أبي طالب[34] أيضاً. واستبعد أبو جعفر النحاس هذه القول في إعراب (شهر) على الإغراء؛ مُحتجاً بأنه لم يتقدم ذكرٌ للشهر فيُغرَى به[35].

وبالرجوع إلى كتب النحو وباب الإغراء وقاعدته على وجه الخصوص نجد أن النحاة جميعاً بلا استثناء لم يشترطوا في هذا الباب تقدم المُغرَى به ليصح الإغراء، وكذلك فإن جميع شواهده في كلام العرب لا أثر لتقدم المُغرَى به فيها، نحو قولهم: الصلاةَ الصلاةَ، وغير ذلك من شواهد، وهذا يدل على أن ما ذهب إليه أبو جعفر النحاس هو اجتهاد منه لم يسبقه إليه أحد من النحويين.

وبمناقشة رأي النحاس في سياق الآية نجد أنه إنما لجأ إلى هذا الرد لأن ذكر الشهر فيها إنما جاء في سياق إخباري يبين فضل الشهر وحكم الصيام فيه، وأن المقام مقام بيان وتشريع، وأن أسلوب الإغراء هو أسلوب إنشائي يستعمل لحث السامع وتحريضه وإغرائه على الإقدام على الفعل، وهذا لا يستقيم مع معنى الآية الكريمة؛ لذلك رجّح غير الإمام الحَوْفي أنه منصوب بفعل محذوف تقديره: صوموا[36]. والنحاس برده وجه الإغراء أراد أن يبعد الوجه الذي لا ينسجم مع التشريع القرآني.

وبذلك أستطيع القول إنه لا مانع نحوياً يمنع اختيار الإمام الحَوْفي من نصب (شهر) على الإغراء في قراءة من نصب، إلا أنه يصطدم مع مقام الآية الذي سيق فيها ذكر الشهر؛ إذ أنه سياق خبري، ومقام تقرير حكم شرعي وبيان فضيلة الشهر، ومساق تشريع وذكر لأحكام تتعلق بهذا الشهر الكريم، لا مقام إنشاء وحث وتحريض؛

لذلك فإن حمل (شهرَ رمضان) بالنصب على الإغراء يجعل صدر الآية إنشائياً، بينما المقصود منه الإخبار والتمهيد للتشريع الذي جاء بعده في قوله تعالى: ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ إلى آخر الآيات، من أجل ذلك فإن ما ذهب إليه النحاس في رد هذا الاختيار بالنظر إلى معاني الآيات هو عين الحقيقة والصواب، والله أعلم.

المسألة الخامسة- قوله تعالى: ﴿فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِے ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ﴾ (البقرة: 195).

قرأ زيد بن علي وغيره: (وسبعةً) بالنصب، وخرَّجه الإمام الحَوْفي على أنه منصوب بإضمار فعل (فليصوموا، أو فصوموا سبعة)[37]، وتبعه في ذلك ابن عطية (ت542هـ)[38] والقرطبي (ت671هـ)[39]. وذهب الزمخشري (ت538هـ) إلى أنه منصوب عطفاً على محل (ثلاثة)[40]، كأنه قيل: فصيامٌ ثلاثةَ أيامٍ، كما انتصب (يتيماً) في قوله تعالى: ﴿**أَوْ إِطْعَامٌ فِے يَوْمٍ ذِے مَسْغَبَةٍ يَتِيماً**﴾[41]، وانتصر أبو حيان في ذلك للإمام الحَوْفي في تخريجه بأنه التخريج الذي لا ينبغي أن يعدل عنه، وردَّ ما ذهب إليه الزمخشري بأن العطف على الموضع لا بد فيه من المحرز[42].

ولمناقشة هذه المسألة سأقف أولاً عند قول أبي حيان: "إن العطف على الموضع لا بد فيه من المحرز"؛ إذ أنه قصد بالمحرز هنا الموجب الذي يُؤمِّن وجه العطف على الموضع؛ وبعبارة أفصح الدليل أو القرينة التي تُسوِّغ هذا التخريج لنصب (سبعة) عطفاً على موضع (ثلاثة)، والذي هو عند الزمخشري المصدر (صيام)، لكن هذا المصدر عند أبي حيان غير موجب للنصب؛ إذ أنه مضاف إلى مفعوله (ثلاثة) وليس عاملاً فيه، وأنه اكتسب قوة الجر بالإضافة وفقد قوته في عمل النصب؛ فالمحرز الذي يسمح بالعطف عند أبي حيان ليس موجوداً في اللفظ (وهو تنوين المصدر)، بل هو افتراض نحوي، وغير متحقق هنا لقوة الإضافة التي منعت عمل المصدر؛ والعطف على الموضع لا يُقبَل إلا إذا كان هناك ما يُحرز هذا الموضع ويُثبته؛ أي ما يُؤكّد أنّ الموضع مقصود في الكلام وأنّ العطف عليه سائغ، فإذا لم يوجد هذا "المحرز"، كان العطف على الموضع ضربًا من التكلّف؛ لذلك اختار أبو حيان تخريج الإمام الحَوْفي بتقدير فعل مضمر (فصوموا سبعة) وشدد على أنه التخريج الذي لا ينبغي أن يعدل عنه؛ لأنه يبتعد عن العطف عن المحل في موضع لا يقوى فيه المصدر على العمل، وهذا بخلاف الآية الأخرى التي ذكرها الزمخشري حجةً لتوجيهه بنصب (يتيماً) بالمصدر (إطعامٌ)؛ فهذا الموضع عند أبي حيان قد توافر فيه المحرز الموجب للنصب، وهو تنوين المصدر (إطعامٌ) فصار عاملاً وأشبه فعله (أن يطعم).

وهذا الذي ذهب إليه الإمام الحَوْفي في إضمار الفعل هو مذهب سيبويه نفسه؛ إذ ذكر سيبويه (ت181هـ) في إعمال المصدر ما نصه: "ومن قال: هذا ضاربُ زيدٍ وعمراً، قال: عجبتُ له من ضَرْبِ زيدٍ وعمراً، كأنَّه أَضْمَرَ: ويَضرب عَمراً، أو وضَرَبَ عمراً"[43]، فأضمر لنصب (عمراً) فعلاً من معنى الفعل المذكور في الجملة ولم ينصبه على موضع (زيد)، وهو ما فعله الإمام الحَوْفي حين قدر (صوموا) من معنى المصدر المذكور في الآية (صيام)، وبذلك يكون توجيهه أسلم للقاعدة وأدق للعبارة، وإن اختيار أبي حيان لتخريجه اختيار صائب وقوي، والله أعلم.

المسألة السادسة- قوله تعالى: ﴿كَيْفَ يَهْدِي ٱللَّهُ قَوْماً كَفَرُواْ بَعْدَ إِيمَٰنِهِمْ وَشَهِدُواْ أَنَّ ٱلرَّسُولَ حَقٌّ﴾ (آل عمران: 85).

اختار الإمام الحَوْفي في الآية أن قوله تعالى: ﴿وَشَهِدُواْ﴾ معطوف على قوله تعالى: ﴿كَفَرُواْ﴾[44]، وتبعه في ذلك ابن عطية[45] وأبو البقاء في أحد خياراته[46]، وردّ مكي هذا التوجيه معللاً ذلك بفساد المعنى، وذهب إلى أنه معطوف على الفعل الذي تضمنه المصدر (إيمانهم)، التقدير: كفروا بعد أن آمنوا وشهدوا أن الرسول حق[47].

ولمناقشة هذه المسألة فلننظر إلى موقف أبي حيان من رد مكي؛ إذ ذهب أبو حيان إلى أن مكيّاً لم يبين من أي جهة فسد المعنى، وذكر أن مكيّاً كأنه توهم الترتيب فلذلك فسد المعنى عنده[48]. وقصدَ أبو حيان بالترتيب هنا هو الترتيب بين المعطوف والمعطوف عليه؛ إذ جاء ذكر (كفروا) أولاً، ثم عطف بالفعل (شهدوا)، وهذا في نظر مكي لا ينسجم معنىً؛ إذ أن الكفر يكون بعد الشهادة وليس العكس، بمعنى أن يكون: كيف يهدي الله قوماً شهدوا أن الرسول حق وكفروا بعد إيمانهم.

وإن كان ما ذكره أبو حيان هو سبب رد مكي لاختيار الإمام الحَوْفي فليس بحجة؛ إذ أن العطف قد تم بحرف العطف الواو، والنحاة مجمعون على أنه لا يفيد الترتيب في الجملة إلا بقرينة، مستدلين على عدم الترتيب بقوله تعالى: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ﴾[49]، والمؤكد أن الحياة قبل الموت، وقولهم: (وما نحن بمبعوثين) يؤكد أنهم لا يؤمنون بحياة بعد الموت، ولولا العطف بالواو الذي لا يفيد الترتيب لاضطرب المعنى في الآية، ويصبح قولهم: (نموت ونحيا) مخالفاً لقولهم: (وما نحن بمبعوثين)؛ فدل ذلك على أن التقدير: نحيا ونموت، بالتقديم والتأخير، كما أنه لا وجود لقرينة تفيد الترتيب في قوله: ﴿وَشَهِدُواْ﴾؛ لذلك تفطن ابن عطية لهذا المعنى فجعل عطف (شهدوا) على (كفروا) بحكم اللفظ، وأن الواو لا تفيد الترتيب، والمعنى مفهوم أن الشهادة قبل الكفر[50]. وإلى ذلك أيضاً أشار

السمين الحلبي (ت756هـ) بعد أن نقل تعليل شيخه أبي حيان فساد المعنى في فهم الترتيب بين الكفر والشهادة بقوله: "وهذا غير لازم، فإن الواو لا تقتضي الترتيب"[51].

ومن أعجب ما اطلعت عليه من أقوال في هذه المسألة قول محمد بن أحمد المعروف بأبي زهرة (ت1394هـ) الذي أنكر على من منع عطف (شهدوا) على (كفروا)، بأن العطف يكون من باب الجمع بين المتناقضات، كقولك: قتل القتيل وبكى عليه؛ أي أن حال هؤلاء مذبذبة متناقضة، فهم يكفرون بالرسول ويشهدون بأنه حق، وهو بتخريجه هذا يجعل (شهدوا) قد جاء ذكره بعد (كفروا) لإفادة هذا التذبذب والتناقض، إلا أنه أجاز لاحقاً أن يكون الواو لا يقتضي ترتيباً، ويصح أن يكون (الكفر) متأخراً في الوقوع عن (الشهادة)، وذُكِرَ (الكفر) أولاً لأنه موضع الاستنكار، فكان تقديمه لهذا المعنى[52].

وبعد سرد هذه الأقوال في بيان جواز عطف (شهدوا) على (كفروا) وتعليل هذا العطف، يتبين أن ما اختاره الإمام الحَوْفي موافق للسان العرب والقواعد العربية في الكلام، ولا حجة لمن أنكر العطف بسبب الترتيب بين المعطوف والمعطوف عليه.

المسألة السابعة- قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَهُ ٱللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ وَلِتَطْمَئِنَّ قُلُوبُكُم بِهِۦ﴾ (آل عمران: 126).

اختار الإمام الحَوْفي في هذه الآية أن (بشرى) في موضع نصب على البدل من الهاء، وهي عائدة على الوعد بالمدد الذي جاء في أول الآية[53]، وبذلك تكون (جعل) عنده هنا بمعنى (خلق) أو (أوجد) التي تتعدى إلى مفعول واحد، وذهب غيره إلى أن (بشرى) مفعولاً ثانياً للفعل (جعل)[54] الذي هو من أفعال القلوب وبمعنى (صير). ولمناقشة هذه الآية، سأبين أولاً كيف يكون الإعراب والمعنى على اختيار الإمام الحَوْفي، ثم أقارنه باختيار وإعراب غيره، ثم أرجح أي الإعرابين أقوى في تفسير معنى الآية.

إن اختيار الإمام الحَوْفي إعراب (بشرى) بدلاً من الهاء العائدة على الوعد بالإمداد المفهوم من سياق الآية يتناسب تماماً مع القواعد النحوية، ولا مانع لغوياً من اعتبار البشرى بدلاً من الهاء؛ إذ أن الإمداد الذي تعود عليه الهاء يشتمل على البشرى، بمعنى أن البشرى هي الهدف من هذا الإمداد؛ لذلك جاز أن تكون البشرى بدلَ اشتمال من الهاء، التقدير: وما خلق الله الإمداد إلا بشرى ولتطمئن قلوبكم. أما غيره فقد أعمل القاعدة على الأصل في معنى (جعل)، فنصب الهاء مفعولاً أولاً والبشرى مفعولاً ثانياً، ويكون تقدير الآية عندهم: ما صير الله الإمداد إلا بشرى لكم.

وإذا نظرنا إلى المعنى من خلال اختيار الإمام الحَوْفي وإعرابه وإعراب غيره، نجد أن إعراب (بشرى) مفعولاً ثانياً أقوى وأسلم للعبارة وترابطها بما بعدها؛ فاعتبار (جعل) تصييرية هو الأكثر ملاءمة للسياق؛ لأن الإمداد بالملائكة ليس مجرد خلق مادي كخلق السماوات والأرضين، بل هو فعل أريد به تحويل حال المؤمنين من الخوف إلى الاستبشار، فالفعل (جعل) دخل هنا على (المدد) فقلبه من قوة مادية إلى طاقة معنوية تبشر بالنصر، وهذا لا يظهر إلا باعتبار (بشرى) مفعولاً ثانياً.

كما أن اعتبار (بشرى) مفعولاً ثانياً يجعلها ركناً أساسياً في الجملة لا يكتمل المعنى بدونها، ويجعل الإمداد بالملائكة خبراً ساراً للمؤمنين وتثبيتاً لهم عند لقاء العدو، بينما البدلية يجعلها فضلة (تابعاً) يمكن الاستغناء عنها إعرابياً، وهذا غير ممكن؛ لأن المعنى في الآية لا يكتمل إلا بذكرها. وأيضاً فإن عطف جملة (ولتطمئن قلوبكم به) على البشرى يجعل الطمأنينة هنا غاية وهدفاً ناتجاً عن هذا التصيير، وبذلك يستقيم العطف، ويكون المعنى: جعل الله المدد بشرى وطمأنينة لكم، أما إذا كانت بدلاً فسيحدث تفكك في الربط بالعطف بين البدل وبين المفعول لأجله المقدر في (لتطمئن)؛ لأن (بشرى) تعود على الهاء المبدلة منها لتوضيح ماهيتها، و(لتطمئن) تعليل مرتبط بالفعل (جعل) لبيان غايته، وعطفه على البدل يستوجب اتحاد المعنى، فإما أن يكونا معاً لتوضيح المدد، أو يكونا معاً غاية للفعل؛ لذلك فإعراب (بشرى) مفعولاً ثانياً في الآية يرفع هذا الإشكال، وهو الأرجح والأحسن؛ لأنه يجمع بين قوة الإعراب وجمال المعنى وبيانه، والله أعلم.

المسألة الثامنة- قوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ﴾ (آل عمران: 146).

اختار الإمام الحَوْفي أن للكاف في (كأين) عاملاً تتعلق به، وهذا العامل يقدر بحسب نوع هذه الكاف، ولمناقشة هذا الاختيار سأورد نص الإمام الحَوْفي كما نقله عنه أبو حيان لأقف عليه بالتحليل جملة جملة، فقال: "قال الحَوْفي: أما العاملُ في الكاف فإن حَمَلْنَاها على حكمِ الأصل فمحمولٌ على المعنى، والمعنى: أصابَتْكم كإصابةِ مَنْ تقدَّم مِن الأنبياء وأصحابِهم. وإنْ حَمَلْنا الحكمَ على الانتقالِ إلى معنى (كم) كان العاملُ بتقديرِ الابتداء وكانت في موضعِ رفع، و (قُتِل) الخبر"[55]، وبتحليل هذا النص نجد أن معنى قوله: (إن حملناها على حكم الأصل) أن الكاف إذا جعلتها على أصلها حرف جر يفيد التشبيه، فإن عاملها يكون محمولاً على المعنى؛ أي معنى (قُتل) الذي يفيد وقوع مصيبة الموت، ويكون المعنى كما قال: (أصابَتْكم كإصابةِ مَنْ تقدَّم مِن الأنبياء وأصحابِهم)، وإن حملت الكاف على غير الأصل (التشبيه والجر) وألبستها معنى (كم)

الذي يفيد التكثير، صارت اسماً العامل فيه الابتداء، وكانت في موضع رفع مبتدأ خبره جملة (قُتل).

أما جعله الكاف في الموضع الأول حرف جر فهو واضح من قوله: (على حكم الأصل)، والكاف أصلها الجر والتشبيه، ولذلك علقها بفعل من معنى (قُتل)، وأما جعله الكاف في الثانية اسماً -ولم يقصد (كأين) نفسها- فيدل عليه قوله في أول النص: (أما العامل في الكاف) فذكرها وحدها، ويدل عليه أيضاً ردّ السمين الحلبي حين أورد هذا النص بقوله: "فإنه كلام غريب"[56]، ولا تكون الغرابة إلا إذا فُهم أنه جعل الكاف اسماً في محل رفع، ولو قصد في هذا الموضع (كأين) بتركيبها كاملة فلا معنى لقول السمين الحلبي بغرابته؛ لأنه مذهب النحاة فيها.

وبعد أن تبين اختيار الإمام الحَوْفي في (كأين) أنها مركبة من (الكاف) سواء كانت حرف جر يفيد التشبيه أو اسماً في محل رفع بالابتداء، فإن هذا الاختيار لم يقل به أحد من علماء النحو قبله ولا بعده، وهو اختيار غريب كما نص على ذلك السمين، ويجعل الآية في الموضع الأول تحتاج إلى تقدير عامل حتى يتعلق الكاف به، وتحتاج إلى أن تكون اسماً في الموضع الثاني ليصح رفعها على الابتداء، وهذا فيه تفصيل للتفصيل لا داعي له، وخروج عن المألوف فيما أشبهها من ألفاظ اتصلت بها الكاف، نحو: (كأنّ)، و(كذا)، فإننا إن فصلنا كما فعل لاضطررنا إلى البحث عن عامل للكاف فيهما، بل إن النحاة جميعاً تعاملوا مع (كأن) و(كذا) بتركيبهما الجديد دون تفصيل للكاف أو البحث عن عاملها؛ لذلك فإن مذهب النحويين في التعامل مع (كأين) كتعاملهم مع (كم) هو الأسلم للذوق اللغوي، ويغلق باب التساؤل عن عامل (الكاف) ومحل (أي) ونوع (النون)، ويجعلها كتلة إعرابية واحدة لها الصدارة في الكلام.

المسألة التاسعة- قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَهَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَقۡسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهۡدَ أَيۡمَٰنِهِمۡ إِنَّهُمۡ لَمَعَكُمۡۚ حَبِطَتۡ أَعۡمَٰلُهُمۡ فَأَصۡبَحُواْ خَٰسِرِينَ﴾ (المائدة: 53).

جوَّز الإمام الحَوْفي أن يكون قوله تعالى: **﴿حَبِطَتۡ أَعۡمَٰلُهُمۡ﴾** خبراً ثانياً عن (هؤلاء)، وقوله تعالى: **﴿ٱلَّذِينَ أَقۡسَمُواْ﴾** الخبر الأول، أو أن يكون (الذين) صفة لـ(هؤلاء) وتكون (حبطت) هي الخبر[57]، وقد أورد أبو حيان هذين الإعرابين نقلاً عنه دون أن يقف عندهما أو يناقشهما، ما يدل على أنه راضٍ عن هذا الاختيار في إعرابهما.

وبالنظر إلى القواعد النحوية فإنه لا مانع نحوياً من اختيار الإمام الحَوْفي في إعراب (حبطت) خبراً للمبتدأ، سواء كان خبراً ثانياً؛ لأنه قائم على قاعدة جواز تعدد الخبر

للمبتدأ، أو خبراً باعتبار (الذين) صفة، وهذا الذي دعا -في رأيي- أبا حيان إلى عدم مناقشة هذا الاختيار في الإعراب، وذلك لصحة الصناعة النحوية فيه.

ولكن بالنظر إلى المعنى الذي سيقت فيه جملة (حبطت) أعمالهم في الآية فإني أرى أن إعرابها خبراً في كلا الوجهين ضعيف ولا يخدم النص القرآني؛ فالمبتدأ (هؤلاء) قد أخذ خبره المتمثل في الاسم الموصول (الذين) مع صلته (أقسموا)، ولا حاجة إلى تقدير خبر آخر إلا إذا كان السياق يقتضي ذلك، والسياق في الآية الكريمة لا يقتضي هذا؛ فقوله: (أهؤلاء الذين أقسموا... إنهم لمعكم) هو حكاية لقول المؤمنين بعضهم لبعض تعجباً من حال المنافقين الذين انكشف سترهم، وتركُ أمر عقوبتهم لله هو المعلوم في سيرة المؤمنين مع أعدائهم؛ لذلك الأفضل أن يكون قوله تعالى: ﴿**حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فَأَصْبَحُواْ خَٰسِرِينَ**﴾ هو استئناف وتعقيب إلهي ببيان عاقبتهم وخسرانهم في الآخرة، وهذا أبلغ من جعلها خبراً محضاً في سياق يقتضي أن يكون (حبطت) حكماً إلهياً مترتباً عن كذبهم وخداعهم للمؤمنين، كما أن القول بالاستئناف في قوله: (حبطت) يقطع الشك في مصيرهم، فبعد أن استُفهم عن حالهم جاء الحكم القاطع من العالم بخفايا قلوبهم مؤكداً لضياع سعيهم، وكونه نتيجة حتمية لأعمالهم وصنيعهم.

خلاصة القول في هذه المسألة فإنه من ناحية الصناعة النحوية يجوز إعراب الجملة (حبطت) خبراً للمبتدأ (هؤلاء) كما ذهب إلى ذلك الإمام الحَوْفي، لكن السياق لا يفتقر إلى هذا التقدير، بل إن عدها جملة استئنافية وتعقيباً من الله تعالى عن حال المنافقين هو الأليق بجلال النظم القرآني، وإن هذا (الحَبْط) ليس مجرد وصف لهؤلاء المنافقين أو إخباراً عنهم، بل هو جزاء واقع بهم لا محالة بعد انكشاف أمرهم، والله تعالى أعلم.

المسألة العاشرة- قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَرَوْاْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ﴾ (الأنعام: 07).

اختار الإمام الحَوْفي في هذه الآية أن تكون (مِن) الثانية بدلاً من (مِن) الأولى[58]، وهو اختيار غريب لم يذهب إليه أحد من النحاة أو المفسرين.

وبالرجوع إلى كتب النحو والنظر في قاعدة البدل عند النحويين نجد أنهم لم يذكروا إبدال حرف من حرف؛ لأن الحروف كلمات لا تحمل معنى مستقلاً في نفسها، بل تربط بين الكلمات، والبدل يتطلب (مقصوداً بالحكم)، وهو ما لا يتوافر في الحرف منفرداً؛ فالبدل يأتي لتوضيح أو تفصيل (اسم) أو (فعل) سبقه؛ لذا عده النحويون في الأسماء والأفعال؛ ولذلك جعل أبو حيان اختيار الحَوْفي وهماً منه[59]، فلا يصح أن تقول: هذا حرف جر بدلاً من حرف جر.

وإذا سلمنا جدلاً أن الإمام الحَوْفي يرى أن البدل يكون في الحروف كما هو في الأسماء والأفعال فإنه في هذا الموضع لا يستقيم إبدال (مِن) الثانية من (مِن) الأولى لأسباب جوهرية، منها أن (مِن) الثانية دخلت في سياق معنى (كم) الخبرية فجرَّت تمييزها (قرنٍ)، في حين أن (مِن) الأولى دخلت جارة على الظرف (قبل)؛ ولاختلاف الموضعين لا يصح البدل بينهما.

كما أن أبا حيان اختار أن (مِن) الثانية تفيد التبعيض، في حين أفادت الأولى ابتداء الغاية[60]؛ أي الغاية الزمانية، والبدل يقتضي تبعية الثاني للأول في المعنى والوظيفة، وأن يحل الثاني محل الأول، ولا يمكن لـ(مِن) أفادت التبعيض أن تؤدي وظيفة ابتداء الغاية الزمانية، ولا أن تحل محل (مِن) أفادت ابتداء الزمان، فـ(مِن قرنٍ) تفسر (كم) ولا تفسر (مِن قبلهم)، وبهذا الاختلاف في المعنى يبطل أن تكون الثانية بدلاً من الأولى. وأيضاً فإن إبدال حرف التبعيض من حرف الغاية سيؤدي إلى أن يكون الإهلاك بعضاً من قبلهم بدلاً من أن يكون مبتدئاً من زمنٍ قبلهم، وهذا معنى فاسد. وكذلك فإن عدَّ (مِن) التبعيضية بدلاً من (مِن) الزمانية سيترك (كم) الإخبارية بلا تمييز ظاهر؛ إذ تغيرت وظيفة (مِن) بعد أن حلت بدلاً من سابقتها، ولا يمكن عدها زمانية جارة لكلمة (قرنٍ) بعد أن أُبدلت، والله أعلم بالصواب.

خلاصة القول في هذه المسألة، إن النحاة خصوا البدل بالأسماء والأفعال دون الحروف؛ لافتقار الحرف للمعنى إذا جُرّد عن الجملة، ولتعدد وظائفه واختلاف معانيه عند تركيبه في سياق الجمل.

إلى هنا انتهت دراسة آراء واختيارات الإمام أبي الحسن الحَوْفي -رحمه الله- في إعراب نماذج مختارة من آيات القرآن الكريم، داعياً الله أن أكون قد وفقت في بيان آرائه، وإبراز منهجه في توجيه الأعاريب، بما يكشف القيمة العلمية لهذا العلَم الجليل.

الخاتمة:

في ختام هذه الطواف في رحاب سبر أغوار آراء الإمام أبي الحسن الحَوْفي، وبعد هذا العرض التحليلي لاختياراته وآرائه، يخلص الباحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، وذلك وفق الآتي:

أولاً- النتائج:

1- إن الإمام أبا الحسن الحَوْفي قامة علمية في مجاله، ويعد أحد الأعلام المبرزين في اللغة والتفسير.

2- كانت لنشأة الإمام الحَوْفي بعيداً عن مراكز الخلاف النحوي دور في استقلال آرائه وعدم تعصبه لأي فريق أو مذهب نحوي.

3- كان ينقل بعض الآراء الإعرابية ويتبناها دون أن يناقشها أو يتحفظ عليها، أو يدلل لها أو ينقضها.

4- الإمام أبو الحسن الحَوْفي لم يكن مجرد ناقل عمن سبقوه، بل كانت له اختياراته الخاصة التي لم يسبقه إليها أحد من النحويين.

5- كان يلتزم بالقاعدة النحوية في إعرابه، ويتوسع أحياناً في إعراب بعض الألفاظ القرآنية.

ثانياً التوصيات:

أوصي الباحثين ومَن بالعربية صبغوا قلوبهم وولَعت عقولهم:

1- دراسة وتحليل آراء واختيارات الإمام أبي الحسن الحَوْفي في الإعراب في كامل التفسير.

2- تحقيق ما تبقى من أجزاءٍ من كتابه (البرهان في علوم القرآن) وطبعه ونشره للوقوف مباشرة على هذه الآراء -التي تستحق الدراسة والتحليل- في مرجعها الأصيل.

3- دراسة هذه الآراء ومقارنتها بآراء النحويين للاستفادة منها في تيسير القاعدة النحوية؛ لما يتمتع به الإمام الحَوْفي -رحمه الله- من براعة في الإعراب، وتمكن في العرض والتوجيه.

وختاماً فإن ما بذلته في هذا البحث ليس إلا جهداً بشرياً يطمح للوصول إلى الصواب، فإن كنت قد أصبت فذلك بفضل الله وتوفيقه، وإن كانت الأخرى فحسبي أني شددت الرحال في طلب العلم بين ثنايا إعراب كتاب الله الكريم، سائلاً الله العلي القدير أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وذخراً لي يوم ألقاه، وأن ينفع به الباحثين وطلاب العلم في مشارق الأرض ومغاربها.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

وصلّ اللهم وسلم على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

بيان تضارب المصالـــح:

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة.

الهوامـــــــــش:

1. ينظر ترجمته في: معجم الأدباء، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، ياقوت الحموي الرومي، تحقيق: إحسان عباس، دار العرب الإسلامي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1993م، 1644/4، إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي - القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، الطبعة: الأولى، 1406هـ - 1982م، 219/2، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ابن خلكان أبو العباس شمس الدين، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر - بيروت، دط، 1978م، 300/3، سير أعلام النبلاء، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، أشرف على تحقيق الكتاب وخرج أحاديثه شعيب الأرنؤوط مع مجموعة من الأساتذة، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، الطبعة التاسعة، 1993م، 521/17، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، الطبعة الثانية، 1979م، 140/2، طبقات المفسرين، محمد شمس الدين الداوودي، تحقيق: لجنة من العلماء، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، 1983م، 388/1، معجم المؤلفين، تراجم مصنفي الكتب العربية، عمر رضا كحالة، مكتبة المثنى ـ بيروت، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، دط، دت، 5/7.
2. شبرا اللنجة: هكذا جاءت في ترجمته بمعجم الأدباء، مرجع سابق، 1644/4، وتسمى حالياً بـ(شبرا النخلة)، وسماها الزبيدي في تاج العروس مادة (لوق) بـ(شبرا اللوق)، وهي قرية من مركز (بلبيس) بمديرية الشرقية في بحري ترعة منية يزيد الخارجة من فرع الخليلي، وتكون جنوب (بلبيس) بنحو ساعة، وهي في الشمال الشرقي للعاصمة القاهرة، وتبعد عنها بحوالي 75 كيلو متراً تقريباً. للمزيد ينظر: موقع الدليل نيوز على الرابط الإلكتروني:https://aldaleelnews.com/2019/09/34605
3. ينظر ترجمته في إنباه الرواة على أنباه النحاة، مرجع سابق، 42/1.
4. نحو رأيه في المسألة الأولى والمسألة الثالثة من هذه الدراسة.
5. ينظر: المدارس النحوية، أحمد شوقي عبد السلام ضيف، الشهير بشوقي ضيف، دار المعارف، ص334.
6. ينظر: المرجع السابق، ص371.
7. ينظر: البحر المحيط، أبو حيان محمد بن يوسف، أثير الدين الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت، الطبعة: 1420هـ، 535/1.
8. ينظر: معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، عالم الكتب - بيروت، الطبعة: الثالثة، 1403هـ - 1983م، 65/1.
9. ينظر: التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، دط، دت، 101/1.
10. ينظر: معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب – بيروت، الطبعة: الأولى، 1408هـ - 1988م، 187/1.
11. البحر المحيط، مرجع سابق، 535/1.
12. ينظر: شرح المفصل، أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش، تقديم إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، 2001م 112/5، شرح التسهيل، ابن مالك أبو عبد الله محمد بن

عبد الله الطائي الجياني، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى، 1990م، 92/4.

13. المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب - بيروت، دط، دت، 50/2.

14. شرح التسهيل لابن مالك، مرجع سابق، 92/4.

15. المائدة: 118.

16. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك، مرجع سابق، 92/4.

17. الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت، دط، دت، 191/2.

18. بدائع الفوائد، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية، تحقيق: علي بن محمّد العمران، دار عطاءات العلم - الرياض، دار ابن حزم - بيروت، الطبعة: الخامسة، 1440هـ - 2019م، 78/1.

19. شرح الرضي على الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس - بنغازي، الطبعة الثانية، 1996م، 115/4.

20. البيت من البحر الطويل، في ديوان الفرزدق، دار بيروت للطباعة والنشر – بيروت، دط، 1404هـ - 1984م، المجلد الثاني ص311.

21. شرح الرضي على الكافية، مرجع سابق، 115/4.

22. ينظر: معاني النحو، فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - عمان، الطبعة الأولى، 2000م، 64/4.

23. ينظر: البحر المحيط، مرجع سابق، 592/1.

24. معاني القرآن وإعرابه للزجاج، مرجع سابق، 203/1.

25. ينظر: مشكل إعراب القرآن، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: حاتم صالح الضامن، دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1424هـ - 2003م، 149/1، والتبيان في إعراب القرآن، مرجع سابق، 111/1.

26. ينظر: شرح المفصل لابن يعيش، مرجع سابق، 249/1، شرح الكافية الشافية، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، 1402هـ - 1982م، 373/1، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم بدمشق، الطبعة: الأولى، 1418هـ – 1997هـ، 89/4.

27. ينظر: المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو الزمخشري، تحقيق: علي بو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت، الطبعة: الأولى، 1993م، ص46، أمالي ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر بن الحاجب، دراسة وتحقيق: فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار - الأردن، دار الجيل – بيروت، 1409هـ - 1989م، 579/2، شرح التسهيل لابن مالك، مرجع سابق، 326/1، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، مرجع سابق، 89/4.

28. ينظر: البحر المحيط في التفسير، مرجع سابق، 181/2.

29. معاني القرآن للفراء، مرجع سابق، 112/1.

30. الحجة للقراء السبعة، أبو علي الحسن بن أحمد الفارسيّ، تحقيق: بدر الدين قهوجي - بشير جويجابي، دار المأمون للتراث - دمشق/بيروت، الطبعة: الثانية، 1413هـ - 1993م، 21/1، 22 .
31. ينظر: البحر المحيط في التفسير، مرجع سابق، 181/2.
32. ينظر: المرجع السابق، 194/2.
33. ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج، مرجع سابق، 254/1.
34. ينظر: مشكل إعراب القرآن لمكي، مرجع سابق، 160/1.
35. ينظر: إعراب القرآن، أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل النحوي، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، 1421هـ، 96/1.
36. ينظر: معانى القرآن، أبو الحسن البلخي البصري، المعروف بالأخفش الأوسط، تحقيق: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى، 1411هـ - 1990م، 171/1، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، أبو إسحاق أحمد بن إبراهيم الثعلبي، تحقيق: عدد من الباحثين، دار التفسير، جدة - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1436هـ - 2015م، 438/4.
37. ينظر: البحر المحيط في التفسير، مرجع سابق، 267/2.
38. ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي المحاربي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، 1422هـ، 270/1.
39. ينظر: الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية – القاهرة، الطبعة: الثانية، 1384هـ - 1964م، 401/2.
40. ينظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري، ضبطه وصححه ورتّبه: مصطفى حسين أحمد، دار الريان للتراث بالقاهرة - دار الكتاب العربي ببيروت، الطبعة: الثالثة، 1407هـ - 1987م، 241/1.
41. البلد: 14، 15.
42. ينظر: البحر المحيط في التفسير، مرجع سابق، 267/2.
43. الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، 1408هـ - 1988م، 191/1.
44. ينظر: البحر المحيط في التفسير، مرجع سابق، 252/3.
45. ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، مرجع سابق، 468/1.
46. ينظر: التبيان في إعراب القرآن، مرجع سابق، 278/1.
47. ينظر: الهداية الى بلوغ النهاية، : أبو محمد مكي بن أبي طالب، مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي - جامعة الشارقة، الطبعة: الأولى، 1429هـ - 2008م، 1068/2.
48. ينظر: البحر المحيط في التفسير، مرجع سابق، 252/3.
49. المؤمنون: 37 .
50. ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، مرجع سابق، 468/1.
51. الدر المصون في علم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف، المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم - دمشق، الطبعة الأولى، 1406 هـ، 301/3.

52. ينظر: زهرة التفاسير، محمد بن أحمد بن مصطفى بن أحمد المعروف بأبي زهرة ، دار الفكر العربي، دط، دت، 1306/3.
53. ينظر: البحر المحيط في التفسير، مرجع سابق، 335/3.
54. ينظر: البحر المحيط، مرجع سابق، 335/3، التبيان في إعراب القرآن، مرجع سابق، 291/1.
55. البحر المحيط في التفسير، مرجع سابق، 370/3.
56. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، مرجع سابق، 425/3.
57. ينظر: البحر المحيط في التفسير، مرجع سابق، 296/4.
58. ينظر: المرجع السابق، 4/ 438.
59. ينظر: المرجع السابق، 4/ 438.
60. ينظر: المرجع السابق، 4/ 438.